دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اليمنية المتضررة اقتصادياً من الحرب[▽]

The role of small projects in empowering (Yemeni women)

د. هناء عبدالكريم فضل عبدالله[*]

Dr.Hana Abdulkareem Fadel Abdullah

الملخص:

تعدُّ المرأة اليمنية أكثر شرائح المجتمع تضرراً منذ بداية الصراع والحرب، إذ أدَّت هذه الظروف إلى فرض واقع صعب للغاية عليها، فأصبحت تواجه تحديات كبيرة، فإلى جانب أدوارها التقليدية التي تؤديها أصبحت تتحمل مشاقاً تفوق قدرتها في سبيل الحفاظ على تماسك المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وتمثِّل النساء والأطفال الفئة الأكثر ضعفاً في السكان.

ولا شكَّ أن للنساء دوراً أساسياً في إعالة أسرهنَّ، لا سيَّما في ظل هذه الظروف الصعبة، وتبين الورقة الأثر الإيجابي الذي يترتب على تمكين النساء اقتصادياً سواء في تحسين الوضع الاقتصادي والإنساني أم في دعم عملية بناء السلام وتماسك المجتمعات.

وقد لعب برنامج التمويل الأصغر ودعمه للمشاريع الصغيرة دوراً مهماً في الحد من البطالة، وتوفير سبل العيش لشريحة واسعة من الفئات الأشد حرماناً في المجتمع اليمني، وتحسين مستوى معيشة المرأة اليمنية فضلاً عن التمكين الاقتصادي لها.

الكلمات المفتاحية: التمكين –التمكين الاقتصادي– التمويل الأصغر – المشاريع الصغيرة – مؤسسات التمويل الأصغر – دراسة حالة لامرأة فقيرة.

Abstract :

Yemeni women are considered the most affected segments of society since the beginning of the conflict and war, as conditions have imposed a very difficult reality on women, and they are facing great challenges. In addition to the traditional roles that it plays, she has become bearing difficulties beyond

[▽] تاريخ الاستلام : 2022/7/24 ، تاريخ القبول :8/29/ 2022 ، تاريخ النشر : 2022/9/30

[*] مركز البحوث والتطوير التربوي – عدن – اليمن :rahf20087764@gmail.com

her ability in order to maintain the economic and social cohesion of society. Women and children represent the most vulnerable group in the population.

There is no doubt that women have an essential role in providing for their families, especially in difficult circumstances. The paper shows the positive impact of women's economic empowerment, whether in improving the economic and humanitarian situation, or in supporting the peace-building process and the cohesion of societies.

The microfinance program and its support for small projects have played an important role in reducing unemployment, providing livelihoods for a wide range of the most disadvantaged groups in Yemeni society, and improving the standard of living of Yemeni women in addition to empowering them economically.

key words: Empowerment – Economic Empowerment – Microfinance – Small Enterprises – Microfinance Institutions A case study of a poor woman.

المقدمة:

تعيش اليمن منذ 2015م إلى يومنا هذا ظروف استثنائية؛ بسبب تداعيات النزاعات والحرب التي أدَّت إلى تدهور الاقتصاد، وهو ما ولَّد عديداً من الأزمات الاقتصادية، وفي مقدمتها السيولة وسعر الصرف والمشتقات النفطية وأزمة الكهرباء وغلاء الأسعار.

ويُعدُّ التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية من أهم القضايا التي كانت ولاتزال على رأس أولويات منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية، فالتمكين الاقتصادي للمرأة هو أحد محاور الإستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة اليمنية، ولا يأتي تمكينها إلا بتطويرها وتأهيلها، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتهيئة الحماية القانونية لها.

ولأهمية دور المرأة في التنمية سعت الجمهورية اليمنية لوضع عديدٍ من الخطط والبرامج التي تضمن مشاركة المرأة في التنمية، ومن ضمن هذه البرامج تشجيع المرأة لإقامة المشروعات الصغيرة والأصغر، إذ إنَّ عمل المرأة في المشروعات الصغيرة والأصغر يسهم إسهاماً فعَّالاً في تحقيق استثمار أمثل لإمكانياتها

وطاقتها البشرية، ويشكل مردوداً اقتصادياً يمكنها من تحسين معيشتها خاصة في ظل المعاناة من الفقر وانتشار الأمية والتخلف وضعف الموارد الطبيعية.

وبحكم انتمائي النوعي بوصفي امرأةً ومحتكَّةً بنساء من مختلف شرائح المجتمع، لمست التأثير والتأثر المتبادلين بين أحوال النساء والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية في هذا الوطن، فالنساء هُنَّ أكثر من يتأثر بالتحولات الكبرى كالتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

أهمية البحث:

وقع اختياري على هذا الموضوع؛ لأهمية المرأة لأنَّها الأساس في تشكيل الأسرة والمجتمع، وهي بذلك تعدُّ من أهم عناصر المجتمع وتنميته، واقتناعاً بأهمية دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اقتصادياً.

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1-إلقاء الضوء على واقع المرأة اليمنية المتضررة اقتصادياً جراء الحرب، وتمكين أصحاب القرار من الإحاطة بأبعاد المشكلة، واتخاذ خطوات عملية لاحتوائها.

2-التعرف إلى دور المشروعات الصغيرة في دعم وتعزيز مشاركة المرأة.

3-تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجه تلك المشروعات وآليات معالجتها.

4-التوصل إلى العلاقة بين المشروعات الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في مستوى قدرة المرأة اليمنية على تمكين ذاتها أو السعي في تمكينها اقتصادياً لإقامة مشروعها الصغير أو الأصغر، وماهي حدود إمكانياتها المادية أو سعيها للحصول على مصادر لتمويل مشروعها الصغير أو الأصغر.

عانت النساء اليمنيات من آثار الحروب والازمات التي مرت بها اليمن منذ عقود طويلة حيث كان الفقر وشحة موارد المياه والغذاء في مقدمة الأعباء الاقتصادية التي أثقلت كاهل النساء، خاصة عندما تصبح المرأة مسؤولة عن أسرتها في سن مبكرة، ومما لاشك فيه أن الحرب التي اندلعت منذ مارس 2015م هي الأكثر وطأة والأشد أثراً على الوضع بصفة عامة وعلى النساء اليمنيات بصفة خاصة، حيث فَقِدَ السواد الأعظم من النساء مصادر دخلهن، فمنهن من نزحن من ديارهن وأخريات فقدن معيلهن، وكذلك هناك من فقدن مصدر دخلهن سواء كان مرتب عمل حكومي أو خاص ، وعن طريق هذا البحث نسعى للإجابة عن تساؤل رئيس هو:

ما دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة عدن؟

ويتفرع عنه التساؤل التالي:

- ماهي العوائق المطروحة أمام تمكين المرأة، هل تختلف هذه المعوقات التي تعيق المرأة باختلاف النوع؟

فرضية البحث:

- تعيش المرأة مستوى تمكين منخفض في اليمن.
- لا تسهم مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تدريب المرأة وتأهيلها لتمكينها اقتصادياً.
- لا تتوفر مصادر تمويل للمشروعات الصغيرة في القضاء على البطالة.
- توجد صعوبات ومعوقات تواجه المرأة ومن أهمها عدم توفير تمويل المشروعات الصغيرة.

الاطار المنهجي البحث:

يعتمد البحث الأسلوب الوصفي المسحي، حيث يقوم بوصف الظاهرة موضع البحث عن طريق جمع البيانات والمعلومات على ظاهرة البحث وتنظيمها وتصنيفها والتعبير عنها كماً وكيفاً، وما يرتبط بها من ظواهر مختلفة، والمتمثلة في وصف دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً، ومعرفة مصادر التمويل للمشروعات وكذلك الصعوبات والمعوقات التي واجهت المشروعات الصغيرة، ودور المشروعات الصغيرة في القضاء على البطالة بالإضافة إلى مدى مساهمة مؤسسات التمويل في دعم المرأة وتأهيلها لإنشاء مشروعها بطرق علمية صحيحة، واستخدم لجمع البيانات لقاءات فردية، وقد روعي في اختيار الأفراد المستجيبين والمستجيبات معياراً أساسيّاً، هو معيار الموقع: مؤسسة أو قيادي- مستفيدة – مستفيد، دراسة حالات واقعية تظهر ملامح المشكلة من وجهة نظر النساء المتضررات اقتصادياً.

ويستحسن أن أبدأ ببيان مفهوم التمكين

مفهوم التمكين: التمكين من أحدث النهج التي تأخذ احتياجات نساء العالم الثالث في الاعتبار، عند التخطيط لعملية التنمية يهدف نهج التمكين إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن، ويرى هذا النهج أن النساء يقمن بثلاثة أدوار مهمة، لكنها لا تعدُّ ضمن العمل العام المعترف به.

هذه الأدوار هي: الدور الإنجابي، والدور الإنتاجي الذي يجلب دخلاً للأسرة، حتى لو كانت المرأة تمارسه من بيتها، ودور خدمة المجتمع عن طريق بذل جهود غير مدفوعة الأجر؛ لتحسين شروط الحياة في الحي الذي تسكنه سواء بجهودها الفردية، أو التطوعية في جمعية أهلية.

ونهج التمكين مستمد من تجارب نساء العالم الثالث، وليس من تجارب الحركة النسوية الغربية، فهو يعترف بأن النضال من أجل حقوق النساء ليس معركة بين الرجال والنساء، بل إن للاستعمار والنظم الاقتصادية المبنية على اقتصاد السوق دوراً في هذا القهر، مع عدم إغفال الظلم الذي تتعرض له النساء داخل الأسرة بحكم التقاليد.[1]

اولاً: الوضع الاقتصادي في اليمن

يمكن الحديث تحت هذا المبحث على الوضع الاقتصادي العام في اليمن وانعكاسات الحرب عليه، على النحو الآتي:

1. الوضع الاقتصادي العام في اليمن

تعدُّ اليمن أفقر بلد في منطقة الدول العربية، وتعاني من أزمة معقدة بسبب الحرب والأوضاع الإنسانية المتردية، ووَفْق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية المتردية، فإنَّ أكثر من 76% من اليمنيين بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

وضع النساء والفتيات في اليمن صعب للغاية، وقد أضاف الصراع طبقات من الضعف الذي تعاني منه النساء والفتيات، وزاد من حدة عدم المساواة القائمة بين الجنسين، ففي 2017م صنف اليمن في ذيل القائمة لمؤشر الفجوة بين الجنسين.[2]

إزاء هذه الخلفية تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في اليمن لمعالجة القضايا الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين، وتلبية الاحتياجات الملحة للنساء والفتيات، ويأتي ضمن تلك المعالجات قيام الهيئة بتنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع، كمساعدات النساء المستضعفات في أماكن الاحتجاز، ودعم الجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة التي تعمل من أجل السلام.

أسست هيئة الأمم المتحدة في عام 2014م وجوداً في اليمن، فعملت عن طريق تعاون وثيق مع منظومة الأمم المتحدة على توفير التنسيق والدعم المعياري والبرامجي من أزمة معقدة لتعزيز جهود المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعمل الهيئة في اليمن مع شركائها للقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، وتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل، بوصفهما شركاء ومستفيدين من أنشطة التنمية

---

[1] _ سهام عبدالسلام: المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة (رؤى وإشكاليات)، دار العين للنشر ط1، 2005م، ص (209).

[2] – (144 من أصل 144 دولة) .

وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن، ويسعى هذا إلى تحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية، تتمثل في:

أ- العمل الإنساني: تلبية احتياجات النساء والفتيات الضعيفات؛ لضمان مشاركة المتأثرات بالأزمة في جهود الاستجابة والإنعاش، وتمكينهنَّ عن طريقها واستفادتهنَّ منها.

ب- تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية: توفير الدعم في مجال بناء القدرات للقادة، والمجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، بشأن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في البرمجة الإنسانية.

ت- المرأة والسلام والأمن: تعزيز القيادة النسائية، وإدماج المرأة في عمليات السلام، وتقوية دور النوع الاجتماعي في بناء السلام دعماً لقرار مجلس الأمن .[1]

2.الوضع الاقتصادي في اليمن وانعكاسات الحرب عليه

بعد أن كان يوصف اليمن على مدار التاريخ بأنه (بلد العرب السعيد)، انزلق إلى الحرب؛ ولتفاقم الصراع في الثمان السنوات المنصرمة كانت التكلفة الإنسانية ضخمة، وأصيب الاقتصاد بالشلل من جراء الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية، وتدهور الأوضاع الأمنية عموماً، وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أنخفض 35% منذ أواخر 2014م، وفَقِد نحو ثمانية ملايين نسمة موارد رزقهم، وأصبحوا يعيشون في مجتمعات محلية بدون خدمات أساسية، ولو بالحد الأدنى من هذه الخدمات.[2]

وكان لتفاقم الأزمات السياسية منذ2011م، وما قبلها ووصولاً إلى اندلاع الحرب في 2015م تأثيراً بالغاً في تعميق دائرة الفقر واتساعها؛ لتشمل السواد الأعظم من السكان، وقد أظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة 2014م ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر إلى 49% وإلى حوالي 78% من السكان إبَّان سنوات الحرب 2016و2017م، وقد تمَّ الأخذ في الحسبان تقدير أثر العوامل الرئيسة التي أدت إلى انقطاع مصادر الدخل الرئيسة، وهي:

أ- توقف النشاط الاقتصادي في نسبة عالية من مشاريع القطاع الخاص منذ مارس2015م.

ب- انقطاع الرواتب والأجور الحكومية منذ سبتمبر 2016م إلى يومنا هذا.

---

[1]- قرار مجلس الأمن رقم (1352).

[2]- مذكرة عن الفقر في اليمن -يونيو 2017م.

ت- قُدِّر الانخفاض التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 47,1% إبَّان المدَّ' 2015-2017م، ويعادل خسائر تراكمية حوالي 32,5 مليار دولار، علماً أن هذه الخسائر تستمر في الزيادة إذا لم تتوقف الحرب.

وأثَّرت الحرب كذلك على القطاع الخاص في أكثر المحافظات تضرراً، فحوالي 26% من المشاريع أُغلِقت، وسُرِّحت غالبية موظفيها وعمالها، فضلاً عن الضرر المادي الذي أصاب ممتلكات تلك المشاريع جراء القصف الجوي والاشتباكات المسلحة داخل المدن.

وافق مجلس المديرين التنفيذين بالبنك الدولي على تقديم منحة بقيمة 50 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية[1]، بدعم المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، وهذا التمويل الإضافي موجه لإعادة تيسير الحصول على الخدمات الحضرية الضرورية، وتعزيز قدرة مدن بعينها في اليمن على الصمود أمام الصدمات الخارجية.

وأظهرت نتائج المسح أن محافظات: صعدة، وحجة، وعدن. كانت أكثر المحافظات تضرراً من حيث نسبة المشاريع التي أغلقت، والتي ترتب على إغلاقها تسريح نسبة عالية من العمالة ومن ثَمَّ اتساع رقعة البطالة ، (الجدول رقم 1) يوضح نسبة المشاريع المغلقة ونسبة أعداد العمالة التي تم تسريحها .

جدول (1) نسبة المشاريع المغلقة وَفْق الحجم والعمالة المسرحة	
(الحجم) نسبة المشاريع المغلقة %	نسبة العمالة المسرحة
كبيرة 17	67
متوسطة 35	71
صغيرة 27	70
أصغر 24	38

المصدر: Rapid business survey:impact of the Yemen crisis on private sector activity, UNDP 2015,

ثانياً : دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة في عدن

[1]- عبدالساوي، عبدالماجد بله علي، قاسم الفكي: دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص (28) السودان 2015م.

1. مفهوم المشروعات الصغيرة

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح انتشر استخدامه مؤخراً، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو من يعمل في منشأة صغيرة، تستخدم عدد معيناً من العمال[1]، وأصدرت وزارة الصناعة في اليمن تعريفاً بموجب قرار (45) لسنة 1991م، يعرف الصناعات الصغيرة وفقاً لمعيار رأس المال وعدد العاملين، وطبقاً لذلك تُعدُّ كل منشأة يعمل بها عشرة عمال فأقل ولا تزيد استثماراتها الثابتة على مليوني ريال منشأة صغيرة[2]

2. أنواع المشروعات الصغيرة

يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة وَفْق نوع النشاط والملكية إلى الأنواع الآتية:

شكل (1) معايير تصنيف المشروعات الصغيرة [3]

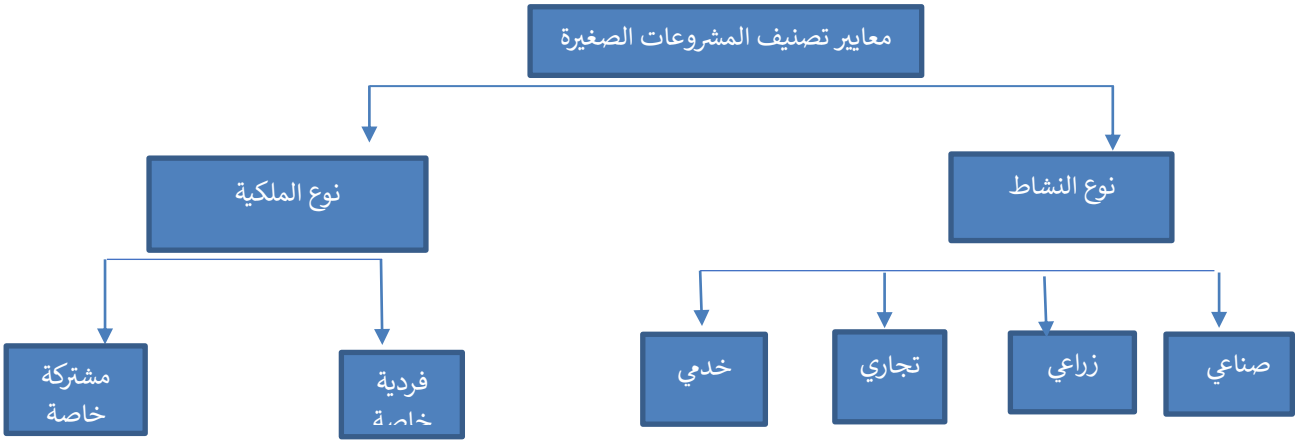

3. تمويل المشروعات الصغيرة

تزايد الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة في السنوات الأخيرة في معظم الدول النامية؛ استجابة لإستراتيجية تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية، والتحول نحو تنمية القطاع الخاص من ناحية، وإلى أنَّ هذه المشروعات أصبحت الإدارة الأكثر فعالية في توفير فرص العمل ومواجهة البطالة، ورفع مستويات المعيشة، وإحداث النمو والتنمية الاقتصادية.[4]

---

[1]– عبدالساوي، عبدالماجد بله علي ، قاسم الفكي: مرجع سابق، ص (28) .

[2]– شحرة، أحمد يحي عبدالله: التمويل المصرفي ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، ص(10)، قسم الاقتصاد والتنمية، كلية الاقتصاد، جامعة عدن، اليمن 2010م.

[3]– الخالدي، كفاح عبدالحميد عبدالكريم: دور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة، دراسة مقارنة بين اليمن والأردن للفترة (2000–2010م)، ص(25)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة عدن،2016م.

[4]–حيدرة، تانيا سالم: دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة في م/ عدن، رسالة ماجستير، مركز المرأة للبحوث والتدريب، جامعة عدن،2020م، ص(45).

4. علاقة المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً

– علاقة المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة.

المرأة إلى جانب مهمتها الرئيسة بوصفها أمّاً وربة بيت، لديها القدرة الفاعلة والطاقة الكامنة بأن تسهم في دفع عجلة التنمية في كثير من المواقف، إحساساً منها بالمسؤولية تجاه المجتمع، ولا سيَّما في مجال ترشيد الاستهلاك والإدخار، وهذا يتطلب دعم المرأة ماديّاً وإداريّاً، وأن تمنح حرية الحركة وممارسة الأنشطة الاقتصادية التي تعود عليها بالنفع المادي والمعنوي، ويسهم في تنمية مجتمعها[1]؛ وتعدُّ مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، ومن المؤشرات المهمة في ترتيب الدول في أدلة التنمية البشرية المختلفة، حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002م أن التنمية الإنسانية في البلدان العربية تعاني من نواقص ثلاث: نقص الحرية، ونقص التمكين، ونقص المعرفة.

بل إنها تعاني من نقص لافت في تمكين المرأة، في الوقت الذي يُعدُّ تمكين المرأة أحد المهام الكبرى لبناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي وتحرير طاقاتها في إطار المساواة والعدل والإنصاف.[2]

وعندما يتمُّ تمكين المرأة لتعمل وتساهم، تصبح إمكانية النمو الاقتصادي أكثر وضوحاً، حيث تعتمد معظم النساء حول العالم على قطاع العمل غير الرسمي بمثابة مصدر للدخل، ويعدُّ تمكين المرأة أمراً أساسياً للحد من الفقر؛ لأنَّ النساء يشكلنَ جزءاً كبيراً من عدد الفقراء، وإقصاء جزء كبير من القوى العاملة على أساس الجنس فقط، له آثار سلبية على الاقتصاد، وإن استطاع النساء تسخير المعرفة والمهارات التي يمتلكنها في وظائفهن فإنهُنَّ حتماً سيسهمن في ازدهار المشروعات الصغيرة، وكذا أغلب المشروعات الموجهة للمرأة تهدف بصورة رئيسة إلى خلق فرص عمل مستدامة ومدرة للدخل لأفراد الأسرة ككل، وفي ذلك مساعدة في التخفيف من ظاهرة الفقر والبطالة، فضلاً عن محاولة بناء القدرات الإدارية والمالية للمرأة لتعزيز دورها في المجتمع، وأصبح من الأولويات توجيه كل أشكال الدعم والتدريب للنساء، وتشغيلهن في مشروعات صغيرة مولدة ومدرة للدخل، وذلك لتمكينهن، إذ إن المرأة تستطيع إحداث تغيير بالمجتمع، فهي أكثر قدرة والتزاماً بالعمل، كما أنها أكثر التزاماً في استخدام عوائد عملها لصالح أسرتها.

---

[1]–حمودة، مسعد: التنمية والمجتمعي، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، ص(256)، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر (2001م).

[2]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003م) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002م، ص(24، 26)، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

ولتعزيز دور المرأة في المجتمع لا بدَّ من إزالة المعوقات والصعوبات من أمامها، لا سيَّما المعوقات المتعلقة بالعادات والتقاليد المجتمعية، المحددة للنوع الاجتماعي التي تؤثر على المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية، وتبقى تحت وطأة وجهات النظر المحافظة فيما يتعلق بدورها في المجتمع، ومن الآثار المترتبة على عدم مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، هو عدم الاستغلال الكامل للموارد البشرية، فالثمن الذي يدفعه الاقتصاد مقابل هذه المشاركة المتدنية للمرأة في الاقتصاد باهظ جدّاً، إذ لا نجد إلا عدداً محدوداً للنساء العاملات والمشاركات في الحياة الاقتصادية؛ ولهذا نجد ارتفاعاً لمعدلات البطالة بين النساء.[1]

ثالثاً : أهمية المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة في اليمن

1. المفهوم الاقتصادي للتمكين

ونعني بهذا التمكين تحديداً، التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية، ومفهوم التمكين الاقتصادي مفهوم حديث، ظهر في نهاية التسعينات من القرن الماضي، وهو مفهوم يعترف بالمرأة، بوصفها عنصراً فاعلاً في التنمية، ويسعى إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضدها، عن طريق آليات تمكِّنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات، ويسعى إلى تمليك النساء عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية، وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار.[2]

التمكين الاقتصادي للمرأة شرط لتحقيق التنمية المستدامة، والنمو لصالح الفقراء، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من العوامل المحفزة لمضاعفة جهود التنمية.

2. عناصر التمكين الاقتصادي

لا تختلف عناصر التمكين الاقتصادي للمرأة عن عناصر أي نوع آخر من التمكين، وتتمثل في:

أ- الاعتماد على الذات.

ب- الاستقلال في عملية صنع القرار.

ج- المشاركة في التنمية الاقتصادية.

د- الحصول على الدخل والائتمانات الكبيرة.

---

[1]-القاضي، أزهار بنت عبدالرحمن: المشروعات الصغيرة وتنمية المرأة السعودية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، ص (55)، قسم الاجتماع والخدمة المدنية، المملكة العربية السعودية، (2011م).

[2]-الدراغمة، تمام جميل: فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من وجهه نظر المستفيدات أنفسهن، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،ص(14)، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين (2014م).

هـ- الحصول على المعرفة والمهارات والمعلومات.[1]

يسهم تمكين المرأة إسهاماً كاملاً في الحياة الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى جميع مستويات النشاط الاقتصادي، كما أنه يسهم في أمور عديدة، أهمها:

أ- بناء اقتصاديات قوية.

ب- إقامة مجتمعات أكثر استقراراً وعدلاً.

ت- تحقيق ما اتفق عليه المجتمع الدولي من أهداف معينة بالتنمية والاستدامة وحقوق الإنسان.

3. أهمية مؤسسات التمويل الأصغر

لاشك أن المرأة تسهم في عديدٍ من الصناعات التمويلية مثل صناعة الدواء، والمأكل، والملبس، والتطريز والحياكة، والأشغال اليدوية، والزخرفة والنسيج، وصناعة اللبن والجبن، وتربية الدواجن، والعمل بالزراعة والحقل، والبيع والشراء بالسوق، فضلاً عن وظيفتها الأساسية في المنزل بوصفها ربة بيت، التي تعدُّ من أكثر الوظائف انتشاراً، مع عدم تحديد حجمها في النشاط الاقتصادي[2]، وتقوم مؤسسات التمويل الأصغر بدور حيوي بالغ الأهمية في الحد من البطالة، وتوفير سبل العيش، والتخفيف من الفقر، عن طريق تقديم الخدمات المالية الملائمة التي تشجع على الادخار، وتمنح القروض اللازمة لذوي الدخل المحدود من الشباب والرجال والنساء؛ لمساعدتهم على إقامة المشاريع الصغيرة، وامتلاك الأصول الإنتاجية المدرة للدخل، وتمكينهم من الحصول على تمويل ذاتي قابل للاستدامة.

لقد بلغ عدد المقترضين النشطين من مؤسسات التمويل الأصغر (85,863) شخص في يونيو 2018م [3]، ونظراً لارتفاع معدل الإعالة في الأسرة اليمنية، يُقدَر عدد المستفيدين بمئات الآلاف من السكان.

ووَفْق نتائج الدراسة التي نفذتها شبكة اليمن للتمويل الأصغر في أغسطس 2017-يناير 2018م، كانت المشاريع الصغيرة، هي مصدر الدخل الوحيد لحوالي النصف، (48.3%) من عينة الدراسة المأخوذة من عملاء التمويل الأصغر(الشكل1)[4]، مما يؤكد الدور الرائد لمؤسسات التمويل الأصغر في

---

[1]- بن بره، يوسف: التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، ص (22)، كلية الحقوق ، جامع الحاج بخضر ، الجزائر (2010م).

[2]-عصام نور سرية: دور المرأة في تنمية المجتمع، ص (2000) مؤسسة شباب الجامعة2001م

[3]-الصندوق الاجتماعي للتنمية، وحدة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، وثائق عديدة أغسطس 2018م.

[4]-شبكة اليمن للتمويل الأصغر، دراسة حول أثر الأزمة على التمويل الأصغر لعينة 8 مؤسسات في محافظات الأمانة وعدن وتعز وحضرموت وابين في أغسطس 2017 – يناير 2018، المرحلة الثانية، التقرير النهائي، 2018م.

توفير مصدر دخل لشريحة واسعة في المجتمع، يساعدهم وأطفالهم على تغطية تكاليف المعيشة، وتتزايد أهمية التمويل الأصغر في ظل اشتعال نيران الحرب، وتفاقم الأزمة الإنسانية، واستمرار أزمة انقطاع مرتبات موظفي الدولة في أكثر المحافظات اليمنية، الذين يتوَّقون للحصول على مصادر دخل بديلة.

ويتوزع هيكل محفظة القروض والمقترضين بين مؤسسات التمويل الأصغر ديسمبر 2017م، وأشارت بيانات(11) مؤسسة إلى أن إجمالي قيمة محفظة القروض القائمة قد بلغت 7.8 مليار ريال يتركز 68% منها في أربع مؤسسات، هي:

بنك الأمل للتمويل الأصغر(29%)، ومصرف الكريمي للتمويل الأصغر(18%)، والمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر(11%)، وبرنامج وادي حضرموت للتمويل الأصغر(10%) الشكل(2) (بالملاحق).

بنك الأمل في محافظة عدن:

يقدم بنك الأمل تمويل لبعض المشاريع الصغيرة؛ لتمكين المرأة اليمنية اقتصادياً، فهناك مشاريع خدمية، مثل: فتح محل كوافير أو شراء مكائن خياطة وغيرها، وهناك مشاريع إنتاجية، مثل: صناعة الحلويات والمعجنات، ويتمُّ كذلك تمويل مشاريع تجارية، مثل: الدلالة من بيع الملابس والبخور والعطور وغيرها، ونسبة تمويل النساء حوالي 60% بينما الرجال 40%، وبنسبة فائدة 17%.[1]

ويبدأ التمويل من خمسين ألف ريالاً يمنيّاً إلى ثلاثة مليون ريال يمني، ويقوم مندوب من البنك بزيارة دورية كل ثلاثة أشهر، وهناك مشاريع على شكل منحة قدمتها مؤسسة(صلتك)؛ لتمكين الشباب والمرأة في اليمن.[2]

وقد نجحت مؤسسة صلتك، وهي مؤسسة اجتماعية تنموية دولية غير حكومية، تعمل على ربط الشباب بالوظائف وتوسيع الفرص الاقتصادية عن طريق التوظيف والمشاريع؛ في الحصول على منحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 5 ملايين يورو؛ لتحسين الوضع الاقتصادي الحالي في اليمن، والتخفيف من حدة الفقر، وتحسين ظروف معيشة الشباب المحتاجين، ومن هم تحت خط الفقر.

وقامت مؤسسة صلتك في إطار هذا التعاون، بتأسيس صندوق منح مالية من تنفيذ شريكها الميداني بنك الأمل للتمويل الأصغر، لأكثر من 10 آلاف شاب تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاماً، وستقوم

---

[1]–المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن: المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن: العدد(6) أغسطس 20018م ، صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية

[2]–مقابلة شخصية مع داؤود عبدالواسع: مشرف بنك الأمل في محافظة عدن، 3 فبراير 2022م

صلتك بوساطة شريكها الميداني بتوفير التدريب لخمسة آلاف شاب؛ لتمكينهم من الاستفادة من صندوق المنح.

وتركز صلتك عن طريق هذه المنحة على دعم المرأة اليمنية بصفة خاصة، حيث تمثل النساء نسبة 60% من الشباب المستهدف في المشروع، إيماناً من المؤسسة بدور المرأة في التنمية الاقتصادية لمجتمعها، والمساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات عن طريق تصميم بعض البرامج الموجهة للنساء خصوصاً، بعدِّهن ركيزة أساسية للاقتصادات المستدامة.

برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر:

وهذا البرنامج يقوم بتمويل المشاريع التي تدعم المرأة اليمنية اقتصادياً، ويأخذ نسبه 1,5% في حالة كان هذا المشروع خدمي، ونسبة 2,5 % إذا كان مشروعاً تجاريّاً أو شراء طاقة بديلة أو شراء مواد بناء، وبلغت نسبة النساء المستفيدات من هذا البرنامج 53،94%، ونسبة الذكور 46،6%.[1]

الجداول التالية توضح النسبة المئوية للمؤشرات والإنتاجية والاستهداف: المصدر: برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر، جدول (2) المؤشرات

البند	شهر فبراير 2022م	الشهر السابق	تراكميّاً
المحفظة مع الرسوم	650،406،124	650،850،124	
المحفظة بدون رسوم	306،282،90	956،612،90	
الإيرادات	344،124،34	694،237،34	
نسبة النمو بالمحفظة	00%،100		
عدد العملاء	317	316	874
عدد القروض	317	316	059،1
نسبة السداد	87%،1		
نسبة المخاطر>1 يوم	03%،66	96%،43	

جدول (3) الإنتاجية:

[1]–مقابلة شخصية مع عبدالله سمير: مدير برنامج الإتحاد للتمويل الأصغر فرع عدن، عدن 11 فبراير 2022م

البند	فبراير 2022م	الشهر السابق	تراكميّاً
عدد القروض المصدرة	1	4	10059
مبالغ المصدرة مع الرسوم	000،612	000،375،4	690،068،511
مبالغ المصدرة بدون رسوم	000،450	000،250،3	110،998،380
الأقساط المستحقة	945،649،4		
الأقساط المحصلة	000،056،1		
المتأخرات بدون رسوم	181،782،27	287،926،24	
عدد العملاء المتأخرين	260	198	

المصدر: برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر

جدول (4) الاستهداف:

البند	فبراير 2022م	الشهر السابق	تراكميّاً
نسبة النساء	53,94%	53,80%	
متوسط حجم القرض	39,245.000	39,509,699	
نسبة المجددين	20,19%	20,25%	
العمالة	155	155	

المصدر: برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر

4. دراسة حالة الوضع الاقتصادي لأمرأه فقيرة

الحالة الأولى: ليزا محمد حسين، تبلغ من العمر 41عاماً، لديها طفلان، وهي خريجة دار المعلمين، ولكنها بدون عمل وزوجها بدون عمل أيضاً، قدمت لها منظمه الصليب الأحمر، هي وعدد (70) امرأةً في محافظه أبين منحةً ماليةً ضمن برنامج (تحسين سبل العيش للمرأة)، تمَّ منحها (700,000) ريال

يمني، أخذت فيها بضائع مثل الملابس والأحذية، وأخذت منها مندوبة الصليب الأحمر فواتير الشراء فقط، وعند سؤالها عن فائدة هذه المنحة، قالت: لقد ساعدتني في تحسين مستوى معيشتي اقتصادياً.

الحالة الثانية: خلود شعيب، تمَّ منحها المبلغ نفسه، من قبل منظمة الصليب الأحمر؛ لتحسين سبل العيش للمرأة، واشترت(أغناماً) ونجح مشروعها، ومكَّنها اقتصادياً.

الحالة الثالثة: ذكرى علي أمان، تمَّ منحها تمويل من قبل برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر من سنتين، فتمَّ تمويلها بمبلغ (2000،000) ريال يمني، وتدفع لهم أقساطاً شهريةً، مبلغ وقدره (113،000) ريال يمني، ومشروعها عبارة عن بيع(أجهزه كهربائية)، ونجح المشروع، وسددت ما عليها، وحسن مستوى معيشتها اقتصادياً، وهي بصدد أخذ تمويل للمرة الثانية.

- **الخاتمــة:**

اكتسبت قضية تمكين المرأة اقتصادياً زخماً كبيراً في العقود الأخيرة، بعد جهود هائلة من طرف النساء في جميع أنحاء العالم في الكفاح من أجل حقوق المرأة، فالمرأة تشكل نصف المجتمع، وموضوع تمكينها أصبح ركناً أساسيّاً في الحياة العامة لكل المجتمعات.

فالمجتمعات التي تتجاهل دور المرأة لا يمكن للتنمية الشاملة والمستدامة أن تحدث فيها بصورة فاعلة وسليمة، طالما أبقى على نصف طاقاته معطلة؛ لذا لا بدَّ من إزالة كل العوائق التي تعيق مشاركة المرأة وإزالة كل أنماط التمييز عن طريق التمكين.

هدف البحث إلى الكشف عن دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، وعن طريق تحليل الواقع لدور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اقتصادياً، فقد واجهت صعوبات عديدة، كان أبرزها ما يأتي:

1. عدم وجود إحصائيات رسمية حديثة تتعلق بالمشروعات الصغيرة في محافظة عدن خصوصاً، وفي الجمهورية اليمنية عموماً.
2. عدم وجود أي إحصائيات رسمية مبنية على أساس النوع الاجتماعي، متعلقة بالمشروعات الصغيرة في محافظة عدن خصوصاً، وفي الجمهورية اليمنية عموماً.
3. عدم توافر التقارير الإحصائية ذات الصلة ما بعد 2014م.

4. بعض الجمعيات أو المؤسسات أو المراكز النسوية لا توجد لديها مقرات ثابتة، وهذا يجعل الأمر صعباً في النزول إليها، فضلاً عن تغيير أرقام هواتف منتسبيها، وهو ما ضاعف صعوبة التواصل مع هذه الجهات.

- **النتائج والتوصيات:**

هدف البحث إلى دراسة تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً بعد الحرب، وعن طريق تحليل الواقع لدور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اليمنية، توصلنا إلى عدد من النتائج والتوصيات التي خلصنا إليها بناءً على الدراسة الميدانية التي قمنا بها، مع الاستفادة من أدبيات تمكين المرأة والخبرات الميدانية المكتسبة عن طريق نزولنا إلى عديدٍ من الجهات ذات العلاقة وزيارة بعض المشروعات الصغيرة، وهذه النتائج والتوصيات وَفْق رأينا يمكن أن تكون دليلاً لمساعدة المبحوثات لتمكينهن في جميع المجالات، وتلافي جوانب القصور فيها، والتشجيع على تعميم مثل هذه المشروعات لشريحة كبيرة من النساء، ويمكن عرض هذه النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

1_ تسهم المشروعات الصغيرة بدرجة كبيرة في تمكين المرأة في المجال الاقتصادي، ويُلاحظ ذلك عن طريق مساهمة المشروعات الصغيرة في زيادة دخل المرأة وتحسين مستوى المعيشة.

2_ هناك تفاوت في مصادر تمويل المشروعات الصغيرة.

3_ توافر معايير تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وسياسياً.

ثانياً: التوصيات:

1_ مساعدة المرأة على تحقيق استقلالها الاقتصادي، بإتاحة الفرص لاكتساب مهارات جديدة عن طريق التدريب، وتوفير فرص لمشاركتها في الإنتاج، وفي العمل على قدم المساواة مع الرجل، وإتاحة الفرصة لها للحصول على المواد اللازمة لبدء مشروعات صغيرة لزيادة دخلها.

2_ التعاون مع أجهزة الإعلام ومع مؤسسات المجتمع المدني لإبراز أهمية المشاركة الإيجابية للمرأة في القرارات الأسرية والقرارات العامة، وفي مناقشة قضايا المجتمع الثقافية والقانونية والتعليمية والبيئية وغيرها؛ لإبراز المساهمة التي تقدمها الإناث في هذه المجالات التي تعود بالفائدة على المجتمع.

3_ إشراك الكوادر النسائية ذات الكفاءة في صياغة القوانين واللوائح بصفة عامة، والمتعلقة بالمرأة بصفة خاصة، بما في ذلك قانون العمل الموحد، وفي قانون العقوبات وغيرها من التشريعات.

4_ العمل على رفع نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارات الجمعيات الأهلية، وجمعيات تنمية المجتمع لتصل إلى (50%) على الأقل في الجمعيات التي تقدم خدمات للمرأة.

5_ القضاء على ظاهرة الزواج المبكر، وبيان مدى خطورة هذه الظاهرة على صحة الأمهات، وقدرتهنَّ في المستقبل على المساهمة في التنشئة السليمة للأسرة، وفي العمل المنتج في إطار الأسرة أو خارجها، فضلاً عن ضياع فرصة المرأة في التعليم، وهو ما يؤثر سلبيّاً عليها وعلى الأسرة والمجتمع.

6_ إعطاء المشروعات الصغيرة الاهتمام الأكاديمي الذي تستحق على المستوى الوطني، عن طريق تشجيع الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث على إجراء البحوث الأكاديمية المتعلقة بمختلف جوانب المشروعات الصغيرة في الجمهورية اليمنية.

7_ تمكين المرأة ضمن إطار المفهوم العام للتمكين في التنمية الشاملة من حيث إعطائها القدرة والقوة والكفاءة اللازمة لتحسين أوضاعها الحياتية عن طريق إنشائها المشروع الصغير.

8_ تشجيع القطاع الخاص والمستثمرين لدعم المشروعات النسائية الصغيرة، وذلك لتحفيز الإنتاج المحلي والمساهمة في تدريب الأيدي العاملة المدربة في مجال المشروعات الصغيرة.

ولعل هذا البحث قد يكون مقدمة لأبحاث أخرى تستكمل فيها بعض النقاط التي قصَّرت في إيرادها، لأنَّ الكمال لله وحده، وكم أتمنى أن أكون قد وفقت في الوصول للفكرة التي كنت أبتغيها وألهجت ورائها، فهذا هو جهد المقل... ومنذ متى يتكامل عمل الإنسان.

الملاحــق:

النسبة المئوية لإجابات العينة حول مجال نشاط المشروع جدول (1)

مجال نشاط المشروع	العدد	النسبة المئوية %
سلعي	17	13,9
خدمي	105	86,1
الإجمالي	122	100,0

يتضح من الجدول(1) الذي يوضح إجابات عينه الدراسة حول مجال نشاط المشروع، أن (86,1%) من المشروعات كان مجال نشاطها خدمي، ونسبة(13,9%) من المشروعات كان مجال نشاطها سلعي.

مؤسسات المجتمع المدني التنموية بمحافظة عدن: جدول (2)

م	اسم المؤسسة	عمر المؤسسة	عدد عينة المستفيدات من هذه المؤسسات	نشاط المؤسسة
1	مؤسسة التضامن للتنمية	(3/4/2000) 22 سنه	15امرأه	اقتصادي – اجتماعي تعليمي – سياسي
2	مؤسسة وجود للأمن الإنساني	(24/8/2012) 10 سنوات	15امرأه	اقتصادي – سياسي اجتماعي – تعليمي
3	جمعية الفردوس التنموية	8/6/2005 17 سنه	15امرأه	اقتصادي – اجتماعي تعليمي– سياسي
4	اتحاد مالكات المشاريع الصغيرة	1/1/2016 6 سنوات	13امرأه	اقتصادي
5	اتحاد نساء اليمن/ عدن	2007 15سنه	13امرأه	اقتصادي – سياسي اجتماعي – تعليمي
6	جمعية المرأة العدنية	3/9/2000 22 سنه	12امرأه	اقتصادي – اجتماعي
7	جمعية العيدروس النسوية الخيرية	5/2/2001 21 سنه	13 امرأه	اقتصادي – اجتماعي تعليمي – سياسي
8	جمعية الخياطة والخدمات التنموية	8/2/2011 11سنه	10امرأه	اجتماعي – اقتصادي تعليمي – سياسي
9	جمعية ملتقى الألوان التشكيلية	17/10/2010 12سنه	10امرأه	تعليمي
10	الإدارة العامة لتنمية المرأة	(2007) 15سنه	10 امرأة	اجتماعي – سياسي – تعليمي

المصدر: مؤسسات المجتمع المدني التنموية بمحافظة عدن

يبيّن جدول (2) توزيع عينة الدراسة في المؤسسات التنموية العشر بمحافظة عدن، ويتضح التقارب في عدد العينة حيث أعلى عدد(15) مستفيدة وأدناها(10) مستفيدات، ويظهر في هذا الجدول أن أعلى عمر لهذه المؤسسات (22) عام وأدناها (6) أعوام.

الشكل(2): هيكل المشتركين النشطين بين مؤسسات التمويل الأصغر عام 2017

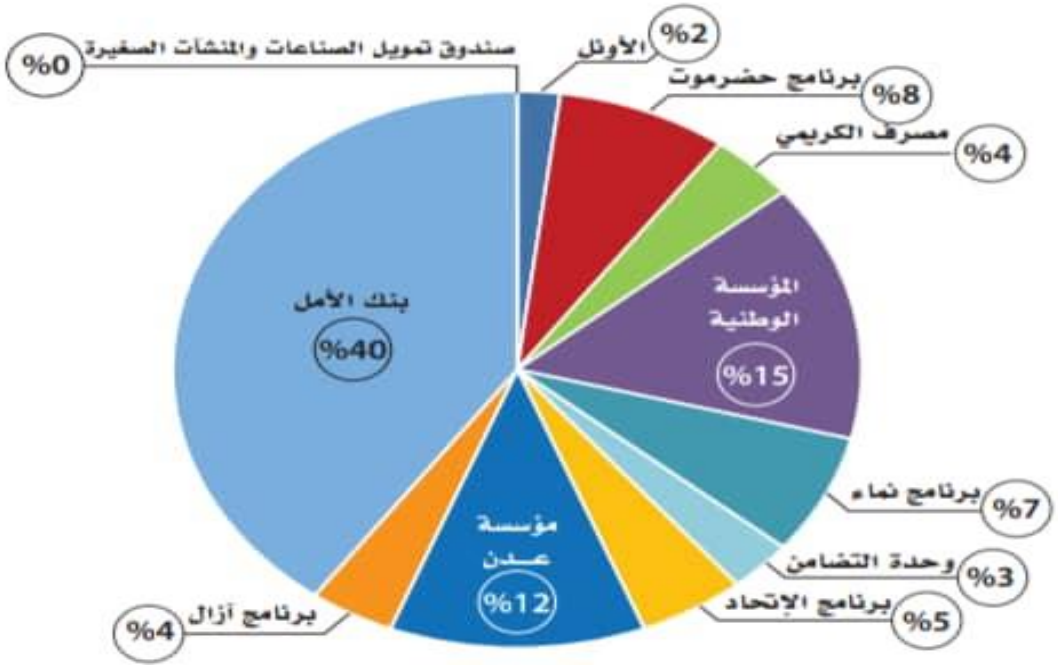

المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية 2018م

الشكل(1): شكلت المشاريع الصغيرة والأصغر مصدر الدخل الوحيد لحوالي نصف (48.3%) عينة الدراسة من عملاء التمويل الأصغر.

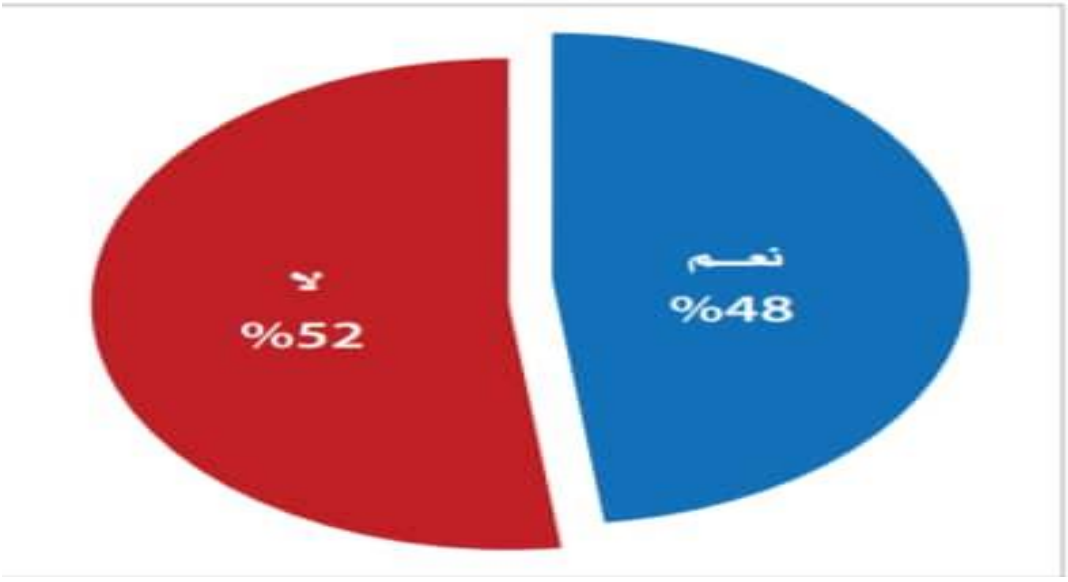

المصدر شبكة اليمن للتمويل الأصغر أغسطس 2017-يناير 2018م

صور بعض منتجات المبيعات لبعض لمشاريع الصغيرة

المصدر: النساء المستفيدات من مشاريع التمويل الأصغر

المصدر: النساء المستفيدات من مشاريع التمويل الأصغر